مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

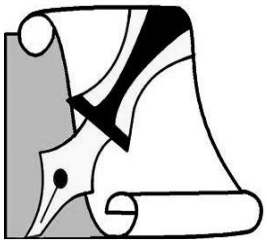

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" نحو الاكتفاء الذاتي في التسلّح

1 – مدخل:

لقد توصّلت القيادات السياسية والعسكرية والأمنيّة العليا في كيان الاحتلال الصهيوني، بعد تجربة العامَيْن من القتال الشرس والحرب الضروس مع محور المقاومة الإسلامية، من إيران إلى اليمن مروراً بلبنان وفلسطين، إلى الاستنتاج الأساسي بأنّ حماية الأمن القومي الإسرائيلي لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال الحسم الحقيقي، الذي يكمُن في النتيجة العسكرية النهائية للحرب، وليس في الحلَبة السياسية. فالجيش، بحسب هذا الاستخلاص، مُلزَم بإحراز الانتصار العسكري الساحق والواضح في الميدان، لأنّ إنجازاته هي التي ستُحَدّد طبيعة الحالة الجيوسياسيّة والأمنيّة المستقبليّة لـ «إسرائيل».

إلّا أن الهجوم المُفاجئ للمقاومة الفلسطينية في غزة والردّ الإسرائيلي الجنوني عليه، أعادا القضية الفلسطينية إلى صدارة الوعي العربي والعالمي. وعلى صعيد الردع الإسرائيلي تحديدًا، تبيّن أنه لم يَعُد يُبنى على الضربات الجويّة أو التكنولوجيا فحسب، بل على القدرة على خلق تكلفة طويلة الأمَد للعدو. وهذا التصوّر الجديد يتطلّب ديمومة الاشتباك، والاستعداد الجيّد لحربٍ نفسيّة ونظاميّة طويلة الأمَد. وبالتالي جرى التحوّل لدى العدو نحو الاستعداد لحروب استنزاف على أكثر من جبهة، ولإحداث تطوّرات استراتيجيّة في بنية الجيش والاحتياط واللوجستيّات وكلّ أشكال التسلّح. وهكذا عاد التفكير الجاد لدى العدو في التوغّل البرّي كوسيلةٍ للسيطرة والسيادة؛ وهو ما يُشَكّل تحوّلًا عن عشرين سنة من «الحروب عن بُعد»، وتبنّي استراتيجيّة أكثر شموليّة تعترف بفعاليّة «العدوّ الصغير القادر على إلحاق الضرَر الكبير». فالعمليّات الاستباقيّة والاغتيالات لم تَعُد كافية لردع تهديدات المقاومة، بل أصبح الأمن المجتمعي والحماية الفعلية للمُستوَطِنين المدنيين في صميم النظريّة الأمنيّة أيضًا؛ وتَبَيّن كذلك فشل نموذج الحماية الذاتيّة للمستوطنات والكيبوتسات المسلّحة في وجه هجوم مُنَسّق، من دون تدخّل مباشر وسريع من قِبَل الجيش. وتبيّن أنّ الردع الإسرائيلي التقليدي بات مُنتهي الصلاحيّة، ولم يَعُد كافيًا لردع فاعلين غير دولتيّين يملكون إرادة قتاليّة عقائديّة صلبة ومرونة ميدانيّة عالية؛ ومن الصعب بالتالي الاكتفاء بتفعيل الضغوط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية عليهم.

وفي مثل هذه الحالات الصادمة والمُخَيّبَة للأمل، وفي ظلّ التخبّط والارتباك، كان لا بدّ من لجوء العدو إلى المخرج الأسرع، وهو استخدام كلّ أنواع الأسلحة الكاسرة للتوازن، والإفراط في استهلاك الذخيرة، من أجل ارتكاب أبشع أشكال الإبادة الجماعيّة والدمار الشامل لتحقيق «الردع بالفظائع»، وتحذير كلّ من قد تُسَوّل له نفسه مُهاجَمة «إسرائيل» بأنّ مصيره سيكون «كمصير غزة»، حسبما قال وزير الأمن الإسرائيلي السابق يوآف غالانت.

ومن هنا عادت "إسرائيل" للتفكير الجاد في التسلّح الذاتي ورفض صورة "جمهوريّة الموز" المُهينة، بسبب حاجتها الماسّة لسلاح الآخرين، حتى لو كانوا من الأصدقاء الأوفياء (أخبار حياة – بتصرّف، 2025/11/25).

2 – المراحل الأولى من استقلاليّة التسلّح:

أطلَقت "إسرائيل" صناعتها العسكرية الجديّة على نطاق واسع في أعقاب حرب يونيو/حزيران 1967، مَدفوعةً بحظْر الأسلحة الذي فرضَته فرنسا، مورّدها الرئيس آنذاك. وفي غضون سنوات قليلة، طوّرت صناعة أسلحة متقدّمة لا مثيل لها في العالم النامي من حيث التطوّر التكنولوجي. وعلى الرغم من أنها لم تُفكّر بجديّة في تطوير صناعتها العسكرية ومصادر إمدادها حتى أواخر الستّينيّات، إلّا أن هذه الصناعة هي أقدَم من "الدولة" نفسها، إذ تعود جذورها إلى أيام مُقاتِلي عصابة الهاغاناه. وقد شَكّل شعور اليهود بالعجز عاملاً مؤثّراً في أفكار القومية اليهودية والتحرّر الذاتي. وعمل الروّاد الصهاينة في ورش صغيرة تحت الأرض، يَصنعون ويُصلِحون أنواعاً مختلفة من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمركَبات المدرّعة، وغيرها من المعدّات العسكرية. وتأسّست ورش العمل العسكرية المعروفة مُجتَمِعَة باسم الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاعاس) عام 1933. وفي وقتٍ لاحق، أثبتَت أنها لم تكن مجرّد عامل رئيس في انتصار "إسرائيل" في ما تُسَمّيه حرب الاستقلال؛ بل كانت أيضًا القالب والنواة للصناعة العسكرية التي ستأتي لاحقًا. وفي المرحلة الأخيرة من المساعي المبذولة لاحتلال فلسطين بين عامي 1946 و1948، استمرّت الاستراتيجيّة العسكرية اليهودية قائمة على الاكتفاء الذاتي. ولذلك بُذِلَت جهود مُبَكّرة لإنشاء قاعدة صناعة ذخيرة مؤقّتة قادرة على تزويد مُقاتِلي الهاغاناه بالأسلحة الصغيرة والمتفجّرات التي كانوا بأمسّ الحاجة إليها. وفي مايو/أيار 1948، عندما غادر البريطانيون فلسطين، خرج مُقاتلو الهاغاناه من مخابئهم وبدأوا في إنشاء مصانع وورش عسكرية أخرى.

وشهِدت الفترة بين عامي 1968 و1972 فترة استثمار كبير في قطاع الصناعات الدفاعية، حيث ارتفع عدد العاملين فيه بنحو 20,000 شخص خلال تلك الفترة. وبحلول عام 1972، كانت "إسرائيل" تُنتج طائرة مُقاتِلة مُصَمّمة محلّيًا بسرعة 1.2 ماخ؛ بالإضافة إلى مركَبتها القتاليّة المُدَرّعة الخاصّة بها. وبعد ثلاث سنوات، قدّمت ما يُعرَف الآن باسم طائرة كفير سي–2 المُقاتِلَة، وهي الطائرة المُقاتِلَة الأكثر تطوّراً التي تمّ تصنيعها على الإطلاق في أيّ دولة نامية. ومع بدء تسويق صواريخها جو–جو وصواريخها التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء والمُحَلّقة على ارتفاع مُنخفض فوق سطح البحر، كان العمل جارياً على جيل جديد من صواريخ كروز الأسرع من الصوت. ثم في عام 1981، تمّ الكشف عن نظام "باراك" الجديد للدفاع الصاروخي المضادّ للصواريخ. وصمّمت "إسرائيل" وطوّرت دبّابتها القتاليّة الخاصّة، "ميركافا"، التي تتميّز بدروع متطوّرة للغاية، لدرجة أن قذائف دبّابات الحرب العالميّة الثانية كانت ترتدّ عنها ببساطة. وتتميّز الميركافا بأنظمة حاسوبيّة متطوّرة، وتحمل ضعف كميّة الذخيرة التي تحملها الدبّابات الأخرى؛ كما أنها مُزَوّدة بنظام إخماد انفجارات. وإلى جانب الأسلحة الخفيفة والذخائر وأجهزة الاتصالات، شملت الأسلحة الأخرى المُصَنّعة إسرائيليًا مركّبات يتمّ التحكّم فيها عن بُعد، وأنظمة حرب إلكترونيّة ومضادّة للإلكترونيّات، ومعدّات بحريّة تتراوح بين أنظمة القيادة والسيطرة والصواريخ والمدافع المضادّة للصواريخ، وصولًا إلى مجموعة متنوّعة من زوارق الدوريّة.

وبعد حرب عام 1973 تحديدًا، اكتسبت الصناعة مستوىً عاليًا من التطوّر، ممّا مَكّنَها من إنتاج معدّات عسكرية متطوّرة، بدءًا من الدبّابات والطائرات النفّاثة، وصولًا إلى الأسلحة الذكيّة المُوَجّهة بدقّة، والإلكترونيّات الدقيقة، ومحرّكات الصواريخ البحريّة والجويّة. وفي تلك الحرب، كان الأثَر الرئيس للمعدّات المحليّة في الحرب البحرية: إذ أدّت صواريخ "غابرييل" المضادّة للسفن، المدعومة بأنظمة حرب إلكترونيّة متنوّعة، إلى نصر إسرائيلي حاسم في البحر. وفي حرب لبنان عام 1982، أدّت المعدّات الإسرائيلية دورًا أكبر بكثير. ومن الأمثلة على ذلك: الدروع التفاعليّة للدبّابات القتاليّة الرئيسة، وظهور دبّابة ميركافا لأوّل مرّة في ساحة المعركة، والاستطلاع بواسطة الطائرات المُسَيّرة؛ وأخيرًا وليس آخرًا، تدمير بطّاريات صواريخ أرض–جو السورية في وادي البقعة، والذي تحقّق من خلال مزيج معقّد من أنظمة مختلفة. وفي ذلك الوقت، بدا أن الإنجاز الأبرز لهذه السياسة هو تطوير طائرة لافي، الذي بدأ في سبعينيّات القرن الماضي. وبحلول عام 1981 وما بعده، امتلكت "إسرائيل" إمكانيّات غير محدودة في المجالات العسكرية والصناعية والأمنية، وكانت قادرة على إنتاج كلّ ما تحتاجه لحماية نفسها (الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بتصرّف).

3 – المراجعة الشاملة:

لم تكن الصناعة العسكرية الإسرائيلية في الماضي تُنتِج صواريخ جويّة اعتراضيّة قادرة على تدمير الصواريخ في الجو. بل كانت تكتفي بما هو متوفّر لديها من مواد. لكن فترة حرب السنتين بعد طوفان الأقصى والمواجهة مع المقاومة الإسلامية في لبنان، شهدت استخدام قنابل متطوّرة مصنوعة في الولايات المتحدة ضدّ المناطق المدنيّة المكتظّة في غزة والمنطقة؛ ثم توسّع الصراع إلى لبنان وسوريا واليمن والعراق وإيران وقَطَر، ممّا دفَع الدول التي تُصَدّر الأسلحة إلى "إسرائيل" إلى استخدام منْعها كأداة للضغط السياسي عليها. وعندما واجَه نتنياهو مثل هذه التهديدات، بقِي على تحدّيه وعناده. وسعى في كلمة له إلى التذكير بأن لـ "إسرائيل" تاريخاً في خَوْض حروب وجوديّة مهما كانت الأدوات المُتاحَة لها. وقال إن "إسرائيل" "ستقِف بمفردها" إذا لزِم الأمر: "لقد قلتُ من قبل إنّنا إذا اضطررنا، فسَنُقاتِل بأظافرنا" (المجلّة، 2024/10/24، مايكل هوروفيتش).

على ضوء ما تقدّم، قام جيش العدو بمُراجَعة افتراضاته السابقة حول إمكان الحسم السريع، والاستعداد لسيناريوهات حرب تطول فيها فترة الاشتباك وتتعدّد ساحاته، ما يتطلّب إصلاحات جذريّة في البنية اللوجستيّة التسليحيّة والتدريب وتجنيد الاحتياط. والمفهوم الجديد بات يشمل حماية الجبهة الداخلية، وتعزيز التماسك المجتمعي كجزءٍ من الأمن القومي. وهذا لا يعني أنّ «إسرائيل» ستقوم بإلغاء الأجهزة والوحدات المسؤولة عن الإنذار، ولكن الاعتماد عليها سيكون أقل، بخاصّة أنها المُتّهَمَة الأولى بتحمّل مسؤولية «العمى الاستراتيجي» الذي أصاب الجميع عام 2023.

ولعلّ الاستنتاج المباشر المُجمَع عليه حاليًا هو ضرورة زيادة حجم القوّات النظاميّة، وزيادة مدّة الخدمة الإلزامية والسعي لتوسيع التجنيد ليشمل أعدادًا كبيرة من اليهود الحريديم، الذين لا يخدمون في الجيش. والأهم من كلّ هذا أنّ «إسرائيل» تتّجه الآن نحو إجراء تغيير كيفيّ في مفهوم «الدفاع»، يشمل إنشاء أحزمة أمنيّة حدوديّة داخل أراضي كلٍ من غزة ولبنان وسوريا.

وإزاء مأزق صعوبة تحقيق النصر الساحق، طرَح المُنَظّرون العسكريون الإسرائيليون فكرة «المنْع الاستراتيجي»، التي تستند إلى توجيه ضربات استباقيّة إحباطيّة للقضاء على أيّ تهديد مُحتَمَل، مهما كان وأينما كان، قبل أن يتحوّل إلى خطَر حقيقي. وتضمّنت هذه الفكرة أيضًا تقييد واحتواء السلوك الاستراتيجي للمقاومة عن طريق السعي لتكريس حالة من العجز لديها، أو، على الأقل، حالة من عدم الرغبة مُطلَقاً في مهاجمة «إسرائيل»، بسبب سلبها قدرتها على الدفاع عن نفسها، ما يُعَزّز حالة الرّدع العميق عندها ويُحَقّق هدوءاً أمنياً لمدّة طويلة من الزمن.

4 – أسباب التطوير الذاتي لصناعة الأسلحة:

في سياق الحرب الإجراميّة التي يشنّها رئيس حكومة العدو نتنياهو ضدّ المنطقة بأكملها، وفي ظلّ عجزه عن تحقيق ما يُسَمّيه "نصراً ساحقاً" على المقاومة، بالرّغم من كلّ الدعم الذي تلقّاه والأسلحة الفتّاكة التي استنفدها، توصّل إلى الاستنتاج بقوله: "أريد اتّخاذ جميع الخطوات اللازمة لبناء صناعة دفاعيّة قويّة ومستقلّة. وإذا كان هناك درس واحد من هذه الحرب، فهو هذا" (تايمز أوف يسرائيل، 2025/9/17).

أمّا الأسباب التي أجبَرته على ذلك، فهي:

(أ) عدم موثوقيّة المُوَرّدين: تعزّزت رغبة "إسرائيل" في تطوير صناعتها الدفاعية الخاصّة بفعل حَظْر الأسلحة الذي فرضَته دول مُوَرّدة من حينٍ لآخر. فقد فرضَت الولايات المتحدة وبريطانيا وعدّة دول أخرى حَظْرًا على الأسلحة على كِلا الطرَفَيْن المُتَحارِبَيْن خلال الحرب العربية –الإسرائيلية الأولى عام 1948؛ وفرضَت فرنسا حَظْرًا على الأسلحة لـ "إسرائيل" عشيّة حرب الأيام الستّة عام 1967. ونظَرًا لاعتمادها شبه الكامل على فرنسا في كلٍ من الطائرات المُقاتِلَة والأسلحة الثقيلة، كان للحَظْر أثَرٌ نفسيٌ بالغٌ عليها. وفي الوقت نفسه، فرضَت الولايات المتحدة حظْرًا مُماثلًا. وبعد عامَيْن من حَظْر الأسلحة الفرنسية، فرَض الرئيس ديغول حَظْرًا آخر عام 1968 ردًا على تدمير "إسرائيل" لثلاث عشرة طائرة ركاب لبنانية كانت مُتَمَركِزَة في مطار بيروت. وفي عام 1970، في ذروة "حرب الاستنزاف" مع مصر، علّقت الولايات المتحدة طلَبًا إسرائيليًا عاجلًا للأسلحة. وفي يوليو/تمّوز 1971، وبعد انهيار المفاوضات التي جرَت تحت إشراف مبعوث الأمم المتحدة، غونار يارينغ، فرضَت الولايات المتحدة حَظْرًا آخر على شحنة من طائرات فانتوم وسكاي هوك كانت "إسرائيل" قد طلبَتها ووافق عليها الكونغرس في وقتٍ سابقٍ من ذلك العام. ومع اندلاع الحرب العربية –الإسرائيلية الرابعة عام 1973، فرَضَت بريطانيا العُظمى حَظْرًا على الأسلحة في المنطقة ورفضت شحن الدبّابات ومُحَرّكاتها إلى "إسرائيل" بموجب عقود مُوَقّعَة سابقًا. ومرّة أخرى في مارس/آذار 1975، عندما عجزت الولايات المتحدة عن إقناع "إسرائيل" بالانسحاب من ممرّات سيناء، قَيّدَت إدارة الرئيس فورد تدفّق الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إليها. وبالمثل، واجهَت تل أبيب مشاكل مُماثلة في الأعوام 1976 و1978 و1981 و1983.

(ب) العوامل الاقتصادية: أدّت العوامل الاقتصادية دورًا محوريًا في تطوير صناعة الأسلحة الإسرائيلية. فقد فرضَت متطلّبات الدفاع الإسرائيلية عبئاً هائلًا على اقتصادها. ووفقًا لموشيه كشتي، المدير العام للصناعات الدفاعية الإسرائيلية، فإنّ التوسّع في إنتاج الأسلحة عقب حرب 1967 شَكّل نصف العجز التجاري للبلاد في عام 1968. كما تضاعف استخدام الأصول الأجنبية لشراء المعدّات العسكرية ثلاث مرّات في عام واحد عقب

حرب الأيام الستّة. ولذلك، فإنّ توسيع الإنتاج المحلّي للأسلحة من شأنه أن يُخَفّف من حِدّة العديد من هذه المشاكل. وقد طُرِحَت أربع حجج لتبرير سياسة إسرائيل في مجال التسلّح: أوّلاً، سيؤدّي الإنتاج المحلّي إلى تقليل كميّة الواردات العسكرية، وبالتالي تضييق الفجوة التجارية المُتفاقمة أو الحدّ من اتّساعها. ولن يُوَفّر هذا الاستبدال للواردات العملة الأجنبيّة فحسب، بل سيُوَفّر أيضاً الأموال المحليّة، لأن المُنتَجات المحليّة ستكون أقلّ كلفة من المُنتَجات الأجنبيّة. ثانياً، سيخلق فُرَص عمل، ليس فقط للقوى العاملة، بل أيضاً للمهنيين ذوي المهارات العالية، ممّا يساعد على وقف هجرة الكفاءات وجذْب المُهاجِرين المَهَرَة. ثالثاً، سيكون لأنشطة البحث والتطوير أثَرٌ إيجابي في القطاع غير العسكري، ممّا يُحَفّز التقدّم التكنولوجي للصناعات المتطوّرة. رابعاً، ستُوَفّر الأرباح من المبيعات الخارجية عملة أجنبيّة تتجاوز الوفورات الناتجة عن استبدال الواردات. ونتيجة لذلك، انخفض عبء الواردات العسكرية على العجز التجاري الإسرائيلي من متوسّط 42.8% في الفترة 1968–1972 إلى أدنى مستوى له عند 13.4% في الفترة 1976–1980، ممّا شجّع على توسيع الصناعة الذاتيّة للأسلحة بشكل أكبر. (التحليل الاستراتيجي، مجلّة شهريّة تابعة لجمعيّة التحليلات الصناعية الأمريكية، المجلّد الثالث والعشرون، العدد 12).

5 – النقلة النوعيّة في التطوير:

أشعلت خطّة التسلّح الذاتي الإسرائيلية الضخمة التي أعلن عنها رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، تفاعلاً واسعاً، وسط تساؤلات بشأن دوافع تل أبيب للانتقال من الاعتماد على الاستيراد إلى السعي نحو الاكتفاء الذاتي في مجال السلاح، إذ كشف عن موافقته على تخصيص أكثر من 100 مليار دولار خلال العقد المقبل لبناء صناعة ذخائر إسرائيلية مستقلّة، و"تقليل الاعتماد على أيّ طرَف، بما في ذلك الحُلفاء". ويأتي هذا التوجّه في ظلّ فَرْض حُلفاء لـ "إسرائيل"، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، قيوداً على مبيعات الأسلحة بسبب الحرب على غزة ولبنان؛ إلى جانب دعوات في بعض هذه الدول لحَظْر تصدير السلاح وفرْض عقوبات. ولذلك تعتزم "إسرائيل"، بحسب بيانات حكومية، في عام 2026، تخصيص نحو 16% من إجمالي إنفاقها العام للدفاع، بما يُعادِل 112 مليار شيكل، من أصل مُوازَنة عامّة تبلغ 662 مليار شيكل. ويُعَدّ هذا الرقم ارتفاعًا كبيرًا مُقارَنةً بفترة ما قبل الحرب، حيث كانت الميزانية العسكرية تُقارِب 65 مليار شيكل فقط. كما شهِد عام 2025 زيادة كبيرة في النفقات العسكرية، إذ ارتفَعت المخصّصات من 107 مليارات شيكل إلى 163 مليار شيكل، وفقًا

لصحيفة «كالكاليست» الاقتصادية. ورغم اعتماد "إسرائيل" تاريخيًا على الدعم العسكري الأمريكي، والذي بلَغ في عام 2025 نحو 3.3 مليارات دولار كمساعدات عسكرية، إلى جانب 500 مليون دولار للتعاون في مجال الدفاع الصاروخي، فإنّ نتنياهو أكّد أنّ بلاده تتّجه نحو الاكتفاء الذاتي. وختَم تصريحاته بالتأكيد على أنّ إسرائيل رسّخت مكانتها كقوّة إقليميّة، وفي بعض المجالات كقوّة عالميّة، مُعتبِرًا أن «السلام يُصنَع مع الأقوياء لا مع الضعفاء»، في إشارة إلى فلسفة حكومته في المرحلة المقبلة (تحيا مصر، 2025/12/24) .

وأعلنَت هيئة البثّ العبرية أنّ وزارتي الحرب والمالية توصّلَتا إلى اتفاق بأن تبلغ ميزانيّة الجيش لعام 2026 نحو 34.5 مليار دولار؛ فيما كانت 33.4 مليار دولار للعام 2025. ولفتَت إلى أن "نتنياهو رأى أن ميزانيّة الدفاع ستزداد خلال العقد المقبل بمقدار 108.1 مليارات دولار" (عربي 21، 2025/12/25).

لقد كلّفت الحرب الاسرائيلية على غزة ولبنان العام 2024، 31 مليار دولار(رويترز). وتحتلّ "إسرائيل" المرتبة الـ15 عالمياً في استيراد الأسلحة، وتمثّل نحو 2% من إجمالي واردات السلاح في العالم (القدس، 2025/12/25) .

من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الأمن الإسرائيلية عن توقيع صفقتين استراتيجيّتين مع شركة "إلبيت سيستمز" الإسرائيلية بقيمة مليار شيكل، تهدف إلى إنتاج آلاف القنابل الجويّة الثقيلة، وإنشاء مصنع محلّي للمواد الأوليّة الضرورية للصناعات الدفاعية، وذلك في إطار خطّة شاملة لتقليل الاعتماد على الواردات الأجنبيّة. ومن الواضح أن هذا من شأنه أن يُقَلّل من حاجة الكيان إلى الاعتماد على الولايات المتحدة، التي احتَجزت في أواخر الربيع شحنة من هذه القنابل. ومنذ بداية الحرب، أطلَق سلاح الجوّ الإسرائيلي أكثر من 83 ألف قذيفة في الغارات الجويّة. وقالت وزارة الدفاع إن واشنطن أرسلَت أكثر من 50 ألف طن من الأسلحة والمعدّات العسكرية إلى "إسرائيل" منذ بدء الحرب (تايمز أوف يسرائيل، 2025/1/15). ووفقًا لتقرير نشَره موقع "واي نت" العبري، أتَت هذه الخطوة بعد فترة من الخلافات بين إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن وحكومة نتنياهو، أدّت إلى تأخير توريد قنابل جويّة ثقيلة لـ "إسرائيل"؛ إضافة إلى ظهور صعوبات في تأمين المواد الخام من الخارج. وبحسب "يديعوت أحرونوت"، تعكس هذه الخطوة رغبة كيان الاحتلال بتعزيز القدرة على مُواجَهة التحدّيات الأمنيّة بدون الاعتماد على قرارات خارجية قد تكون مشروطة أو مؤجّلة (القاهرة الإخبارية، 2025/1/7).

قد يتوقّع المرء أنّ قادة صناعة الدفاع في "إسرائيل" يشعرون بقلَق قاتل أمام التهديدات باستخدام إمدادات الأسلحة كأداة للضغط عليها؛ غير أن الحال ليست كذلك. فقد شهِدت شركات الدفاع الإسرائيلية ارتفاعاً في إيراداتها، وفي الاهتمام بأنظمة أسلحتها، على الرّغم من الانتقادات المُتَزايِدة لأفعال "إسرائيل" الإجرامية في غزة ثم في

لبنان، وعلى الرّغم من الفشل الكارثي في 7 أكتوبر/تشرين الأوّل، الذي شهِد اكتساح "حماس" لما تملكه "إسرائيل" من دفاعات تكنولوجيّة عالية الدقّة بالقرب من غزة. وازدادت مبيعات الأسلحة والأنظمة العسكرية الإسرائيلية لتبلغ مستوى قياسياً عام 2023 للعام الثالث على التوالي. وشهِد عام 2024 تأكيداً لهذا الارتفاع المُضطرد، إذ إن شركات مثل شركة "رافائيل"، التي تُنتج القبّة الحديديّة وغيرها، سبَق لها أن سَجّلت نتائج تُظهِر زيادة في المبيعات بنسبة 25 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2024، مُقارَنةً بالفترة نفسها من العام السابق؛ وكان أحد البنود الرئيسة المُدرَجة على قائمة الأسلحة الإسرائيلية المُباعَة في الخارج، نظام الدفاع الجوي "آرو-3"، النظام الأكثر تطوّراً والأغلى ثمناً. ففي عام 2023، أصبحت ألمانيا أوّل دولة أجنبيّة توقّع عقداً لشراء نظام الدفاع الجويّ هذا. وتُعَدّ هذه الصفقة التي بلغت قيمتها حوالي 4 مليارات دولار، أكبر صفقة لبيع السلاح في تاريخ "إسرائيل".

وثمّة معضلة تُواجِه أوروبا، التي تستَورد 35 في المئة تقريباً من الصادرات الإسرائيلية؛ إذ على الرّغم من أنّ الكثير من الدول الأوروبية كانت من بين الدول الأعلى صوتاً في انتقاد سلوك "إسرائيل" في غزة، إلّا أنها تُواجِه أيضاً تهديدات جديدة من قِبَل روسيا، قد تتطلّب بعض الابتكارات العسكرية الإسرائيلية. فأنظمة الدفاع الجويّ الإسرائيلية تتمتّع بأهميّة خاصّة، وتُشَكّل أكثر من ثلث الصادرات من الأسلحة. أما الحصّة الكبيرة الأخرى من صادرات الأسلحة، فتذهب إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتُشَكّل نصف إجمالي المبيعات تقريباً. وتحتلّ الهند أعلى القائمة بفارق كبير؛ فقد بات هذا العملاق الآسيوي مُهتَماً على نحوٍ مُتزايد بأنظمة الأسلحة الإسرائيلية، حتى غدَت "إسرائيل" ثاني أكبر مُصَدّر للمعدّات العسكرية الأجنبية إليها.

كما ساعدت قوانين حيازة الأسلحة الجديدة التي مُرّرَت عام 2020، في أعقاب تصاعد التوتّرات مع كلٍ من باكستان والصين، في تسريع بيع الأنظمة الإسرائيلية وتعزيزها. كما ربطَت هذه القوانين الجديدة مبيعات الأسلحة بإنشاء مصانع في الهند نفسها لتصنيع الأسلحة. ونتيجة لذلك، تُنتِج الهند الآن بعض المُسَيّرات المُصَمّمة إسرائيلياً، بما في ذلك مُسَيّرة "هرمز-900." وأطلَقت وزارة الحرب الإسرائيلية برنامج ذخيرة جديداً تحت اسم "أزرق وأبيض" (وهي ألوان علَم إسرائيل)؛ وقد بدأ بعقد واسع النطاق مع شركة الدفاع الإسرائيلية "إلبيت" لإنتاج قذائف هاون دقيقة التوجيه. وكجزء من هذا العقد، سَيُبنى مصنع جديد، وتُوَسّع خطوط الإنتاج الحاليّة.(القدس، 2025/12/25).

خاتمة:

لقد واجَه الجيش الإسرائيلي، في "حرب السنتين"، أزمة حادّة تتعلّق بإمدادات الذخائر وقطع الغيار، ما أثار تساؤلات كثيرة بشأن قدرته على الاستمرار في القتال، في ظلّ قيود دولية على تصدير الأسلحة لتل أبيب، وبطء الإنتاج المحلّي. وهذه كانت واحدة من المعلومات "الأكثر سريّة"، لأسباب تتعلّق بالأمن القومي الإسرائيلي، وفق صحيفة "يسرائيل هايوم".

وذكَرت الصحيفة أن تناقص الذخائر وقطع الغيار نتيجة للصراع الذي استغرق وقتاً أطول من المُتَوَقّع، قد أثار شكوكاً بشأن قدرة الجيش على تنفيذ مهامه العسكرية على المدى القصير، وعلى تلبية احتياجات خطط الطوارئ على المدى الطويل. وأشارت الصحيفة إلى أنّ هذا الأمر لا يقتصر على منظومة عسكرية واحدة أو اثنتين، بل العديد منها؛ "فالبعض يفتَقر إلى أسلحة، والبعض يفتَقر إلى قطع الغيار، وبعضها يفتَقر إلى كِلَيْهِما". وقد عملت وزارة الحرب والجيش معاً من أجل محاولة سدّ النقص، لكن لم يحقّق ذلك سوى نجاحاً محدوداً للغاية، بحسب الصحيفة، التي أضافت أن هذا الوضع هو نتيجة لثلاثة عوامل: أوّلها الحرب المكثّفة المستمرّة، والتي استخدم خلالها الجيش كميّة هائلة من الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار، بما يتجاوز بكثير خطّته الأصليّة. والعامل الثاني هو "الحَظْر الذي فرضَته دول مختلفة على بيع الأسلحة وقطع الغيار؛ أما العامل الثالث، فهو "الوقت الطويل نسبياً اللازم لإنشاء خطوط إنتاج بديلة في قطاع الصناعات الحربية الإسرائيلية".

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الحرب التي طال أمَدُها، وعدد الضحايا فيها خلال الأسابيع الأخيرة، دفعَت ألمانيا، ثاني أكبر مُوَرّد للأسلحة لـ"إسرائيل" (بعد الولايات المتحدة)، بسبب الغضب الشعبي المُتَزايد هناك، إلى إعلان وقف مبيعات أسلحة للكيان الغاصب، فيما اتّخذت دول أخرى خطوات مُشابِهة. وألمانيا هي المُوَرّد الرئيس لمحرّكات دبّابات "ميركافا"، وكذلك قذائف الدبّابات والمدفعية؛ وهي وافقت في يناير/كانون الثاني 2024 على بيع الكيان 10 آلاف قذيفة دبّابة ومعدّات إضافيّة.

وهذه الصعوبات المُتَزايِدة في توفير احتياجات الحرب الإسرائيلية، خلال الفترة الأخيرة، ترتّب عليها قرار وزارة الدفاع إنشاء "إدارة ذخائر" بقيادة مدير عام الوزارة، أمير برعام، وخطاب "سوبر إسبارطة" الذي ألقاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، والذي أكّد فيه ضرورة اعتماد تل أبيب على نفسها، في ظلّ العزلة الدولية التي تُعاني منها. وفي السياق، قال نتنياهو "إن إسرائيل" ستُنفِق 350 مليار شيكل "110 مليارات دولار"، على تطوير صناعة أسلحة مستقلّة لتقليل اعتمادها على الدول الأخرى. وأضاف: "سنستمرّ في الحصول على الإمدادات الأساسيّة مع العمل على تسليح أنفسنا بشكل مستقل"؛ وتابع: "لا أعلم هل بإمكان أيّ دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي تمامًا؛ لكنّنا سنسعى جاهدين لضمان إنتاج أسلحتنا قدر الإمكان في إسرائيل. هدفُنا

بناء صناعة أسلحة مستقلّة لإسرائيل، وتقليل الاعتماد على أيّ طرَف، بما في ذلك الحُلفاء". وقال: " إذا كان هناك درس واحد استخلصناه من هذه الحرب، فهو أنّنا نريد أن نكون في وضع لا نخضع فيه لأيّة قيود؛ أن تُدافِع إسرائيل عن نفسها بقوّاتها وأسلحتها الخاصّة. ولهذا السبب نريد تحقيق الاستقلال الأمني." (أخبار حياة، 2025/12/25). واعتبر نتنياهو أن "أفضل العقول في الصناعات الجويّة تعمل على تطوير أسلحة تضمن أمن إسرائيل في المعارك المستقبلية"، مُشيراً إلى طلبات شراء أنظمة إسرائيلية من دول مثل ألمانيا ودول أخرى مهمّة، واصفاً ذلك بـ"التحوّل التاريخي" (الشرق الأوسط، 2025/12/25). "

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقَده في اليوم التالي للخطاب، حاول نتنياهو أن يوضِح أنه كان يُشير إلى ضرورة التحرّر من "التبعيّة الأمنيّة"، وبالتالي التبعيّة السياسيّة. ولفتَت الصحيفة إلى أن الحكومة هي المسؤولة عن التأهّب القتالي للجيش من خلال المجلس الوزاري المُصَغّر للشؤون الدبلوماسية والأمنية؛ ومن المُفترض أن تُوَفّر لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست (البرلمان) الرقابة من خلال لجنتها الفرعيّة. وقال نتنياهو للجنرالات: "نحن بحاجة إلى تدمير المحور الإيراني. هذا ما ينتظرنا في العام المقبل، الذي ربما يكون عاماً تاريخياً بالنسبة لأمن إسرائيل" (المجلّة، 2024/10/24، مايكل هوروفيتش).

لقد مثّلت عملية "السيوف الحديديّة" التي سُمّيَت فيما بعد باسم "عملية الانبعاث"، الخاصّة بالردّ على عملية طوفان الأقصى، نقطة تحوّل حرجة في استراتيجيّة "إسرائيل" لتأمين إمداداتها العسكرية. وكانت هذه الحرب قد بدأت بتعاطف دولي واسع معها؛ لكن مع تصاعد أعداد الشهداء والجرحى والمُشَرّدين الفلسطينيين، وتكرار الضربات المتوحّشة في غزة ولبنان، بدأ هذا الدعم يتآكل تدريجيًا لصالح موجة من الضغوط السياسية والقانونية غير المسبوقة. وقد شكّلت قرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية نقطة انعطاف في بيئة الدعم التقليدي، ما أثّر بشكل مباشر على مواقف عدد من الحُلفاء تجاه استمرار تزويد "إسرائيل" بالسلاح. كما أدّى تراجع موثوقيّة الإمداد العسكري الغربي إلى دفع "إسرائيل" لمُراجَعة سياساتها الدفاعية؛ وبرَزت أصوات داخلية كثيرة تُطالِب بتوسيع التصنيع المحلّي وتنويع مصادر التسلّح، بهدف تقليص الارتباط غير الآمن بالولايات المتحدة وحُلفائها؛ وهكذا شكّلت الحرب الأخيرة إنذارًا استراتيجيًا لـ "إسرائيل" بشأن مخاطر الاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة كمصدر وحيد لتسليحها، وباتت أولويّات الأمن القومي الإسرائيلي تتّجه نحو تقليل التبعيّة عبر الاستثمار في تقنيّات محليّة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات المُسَيّرة والمُحَرّكات الدفاعية، مع إعادة النظر في خارطة

تحالفاتها، لضمان تنويع الإمدادات دون التفريط بالعلاقة مع واشنطن؛ ولكن مع الاستعداد لسيناريوهات طوارئ بخطّة بديلة واضحة. (مسارات، 2025/7/17).